من هنا بدأت الحكاية

6

نقوش السمارة.. لغة الأجداد الخالدة

حوار مع «شات جي بي تي»

7

إذا لم تكن مسؤولا.. فلماذا ترفض بعض الطلبات؟

أولياء المغرب..

7

مولاي بوشعيب الساريـة.. البحر الذي أنصت إلى ولي

الجزائر.. نظام العرايا
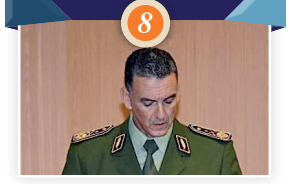
8

الجنرال يحيى علي أولحاج.. حكاية الدركي المارق

الأحداث المغربية

٥٣٥٠٧٥٤٥٤٢٥ ٥٣٥٠٧٨٥٠٢

تأسست عام 1998

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8738 ■ الجمعة-السبت-الأحد 23-24-25 صفر 1448 الموافق لـ07-08-09 غشت 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

4

حرب الكرة تندلع.. وإنفانتينو تحت الضغط

قانون المالية يراهن على الدولة الاجتماعية والتنمية المجالية

مالية 2027.. الأولويات الست

رضوان البلدي

قال رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، إنه وفقا لثوابت دولة المؤسسات والبناء الديموقراطي تمثل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 23 شتنبر 2026، موعدا لتجديد النخب، وتكريس مصداقية الممارسة السياسية، وتجديد الثقة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة.

وأبرز أخنوش، في منشور وجهه إلى وزراء الحكومة والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام بخصوص إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، أول أمس الأربعاء، أن الانتخابات القادمة تشكل، في الآن ذاته، مرحلة جديدة في توطيد المشروع المجتمعي، الذي يقوده الملك، ومحطة من المسار المسترسل للصعود المغربي المبني على التراكم والترصيد اللذين يتجاوزان الزمن الحكومي والبرلماني.

وحسب المذكرة التوجيهية المؤطرة قانون مالية السنة المقبلة، فإن الأولويات التي يرتكز عليها المشروع تتمثل في توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة والتأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية المجالية المندمجة ومواصلة توطيد ركائز الدولة الاجتماعية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

ويستحضر المنشور الجانب الاجتماعي بقوة، حيث أكد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن مشروع قانون المالية لسنة 2027 يضع ترسيخ ثوابت العدالة الاجتماعية والمجالية كخيار استراتيجي لا محيد عنه للبلاد، تنفيذا للتوجيهات الملكية الداعية إلى جعل العنصر البشري وتنمية المجالات الترابية في صلب كل السياسات العمومية.

2

اللبؤات أمام امتحان جنوب إفريقيا

90 دقيقة للمونديال

10

وزيرة الهجرة الإسبانية: لولا تعاون المغرب ما تجاوزنا أزمة سبتة

الأحداث المغربية

أكدت وزيرة الإدماج والضمان الاجتماعي والهجرة والمتحدثة باسم الحكومة الإسبانية، إلما سايث، على أهمية التعاون المغربي خلال تدبير أزمة سبتة المرتبطة بموجة هجرة غير مسبوقة، مؤكدة أنه لولا هذا التعاون لما كان بالإمكان تقديم «استجابة استثنائية بهذا المستوى» لمواجهة حالة الطوارئ.

وأوضحت المتحدثة أن الحكومة الإسبانية خصصت 25 مليون يورو إضافية لمدينة سبتة المحتلة من أجل رعاية القاصرين المهاجرين غير المصحوبين بذويهم الذين وصلوا إلى المدينة خلال موجة الهجرة الأخيرة، موضحة أن هذا الغلاف المالي الاستثنائي يضاف إلى 5.5 ملايين يورو سبق تخصيصها خلال المؤتمر القطاعي للطفولة والمراهقة المنعقد في يوليوز الماضي، في إطار دعم مدريد للفئات الأكثر هشاشة.

ومن المنتظر أن تحول وزارة المالية هذا المبلغ إلى وزارة الشباب والطفولة، التي ستتولى بدورها تحويله إلى مدينة سبتة وفق الآليات المعمول بها.

ودعت الوزيرة مختلف الأقاليم الإسبانية إلى تحمل مسؤولياتها في استقبال ورعاية القاصرين غير المصحوبين بذويهم، بما في ذلك الأقاليم التي يحكمها الحزب الشعبي، مشددة على ضرورة تقاسم الأعباء بين مختلف الجهات.

وأكدت سايث أن السلطات كانت تتوقع ارتفاعا موسميا في أعداد المهاجرين غير النظاميين خلال فصل الصيف، لكنها لم تتوصل بأي تقرير يشير إلى حجم التدفق غير المسبوق الذي شهدته سبتة الخميس الماضي.

شهادة دولية تؤكد مطابقة مختبر الأمن الوطني لأعلى معايير الخبرة الجنائية

الأمن الوطني.. اعتراف دولي جديد

الأحداث المغربية

حصل المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، نهاية الأسبوع المنصرم، على شهادة الاعتماد والمطابقة والجودة بالمعيار الدولي «ISO/CEI 17025»، وذلك في مختلف التخصصات والخبرات الشرعية، بما فيها فروع البيولوجيا والكيمياء، وتدقيق وفحص الوثائق، والحرائق والمتفجرات، وكذا الآثار الرقمية والمخدرات والمواد السمومية.

وكانت المنظمة الأمريكية للاعتماد والتقييس «The ANSI National Accreditation Board»، المختصة في تقييم ومواكبة المختبرات العلمية المتخصصة، قد أجرت افتحاصا شاملا للمختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، تكلل باعتماد جميع التخصصات العلمية وفق المعايير الدولية المعتمدة في المختبرات الشرعية المتصلة بالشرطة العلمية والتقنية.

وقد شملت عملية الافتحاص والتدقيق، التي خضعت لها أنشطة ومهام المختبر، من طرف الخبراء الدوليين المعتمدين، مراجعة دقيقة لمدى الالتزام بمعايير الجودة البنيوية والتقنية والأمنية، في تنفيذ الخبرات في المجال الجنائي، خصوصا في ما يتعلق بالحكامة واحترام الأخلاقيات العلمية والمهنية، والمحافظة على سرية المعطيات الشخصية، ونتائج التجارب والخبرات، بالإضافة إلى المعايير المرتبطة بتدبير البنيات التحتية والموارد البشرية، ومساطر ووسائل إجراء الخبرات العلمية الدقيقة والمخاطر المرتبطة بها، وكذا الجوانب ذات الصلة بإدارة نظم المعلومات وحمايتها واستغلالها.

ويأتي هذا الاعتماد الجديد تتويجا لمسار طويل استهلته المديرية العامة للأمن الوطني منذ سنة 2016، وانصب أساسا على إجراء تحديث شامل لمنظومة الشرطة العلمية والتقنية ودورها في الأبحاث الجنائية، وذلك خدمة لغايات استراتيجية تروم أساسا إدماج الدليل العلمي في مسارات المحاكمة العادلة، وتوطيد احترام الحقوق والحريات العامة ضمن العمل الشرطي، بالإضافة إلى مساهمة هذا التخصص الشرطي الدقيق في الرفع من النجاعة والفعالية في التحقيقات الشرطية المتعلقة بالجرائم المستجدة والمرتبطة باستعمال الأجيال الجديدة من التقنيات والأساليب الإجرامية.

وقد تكلل هذا المسار الطموح بتدشين مختبر متطور من الجيل الجديد بمدينة الدار البيضاء، يتوفر على بنيات تحتية مندمجة ووسائل عمل متطورة تتناسب مع أحدث المعايير المعتمدة على الصعيد الدولي في مجال البحث الجنائي، بالإضافة إلى توظيف وتكوين كفاءات علمية متقدمة، وهو ما أهل المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية للمحافظة على شهادة الجودة العالمية للمرة الثامنة على التوالي، مع توسيعها لتشمل جميع تخصصات وفروع العلوم والأدلة الشرعية.

بعد انخفاضها لأزيد من ثلاثة أشهر

أسعار البيض ترتفع من جديد

سميرة فرزاز

عادت أسعار بيض الاستهلاك إلى الارتفاع في مختلف المدن المغربية، بعدما تراوح ثمن البيضة الواحدة بين 80 و90 سنتيما، ووصل إلى درهم كامل في عدد من الأسواق، وذلك بعد أسابيع قليلة من تراجعه إلى حوالي 50 سنتيما في عدة مناطق.

وكشف تجار وأرباب محلات بيع البيض أن دوافع ارتفاع أثمنة وأسعار هذه المادة المهمة والحيوية راجعة إلى الطلب والعرض، مشيرين إلى أن ارتفاع الطلب مقابل قلة العرض يرتفع معه الثمن، والعكس أيضا، مؤكدين أن معامل إنتاج وتوزيع البيض بالمغرب حاليا تعرف خصاصا في هذا المنتوج.

وقلة العرض، حسب المصادر نفسها، جاءت نتيجة أن مواد البيض ارتفعت بسبب الأزمة العالمية بين روسيا وأوكرانيا، موضحين أن «الذرة» و«الصوجا» ارتفعت أسعارهما بشكل كبير في الأسواق الدولية.

كما ساهمت موجات الحرارة التي تعرفها المملكة في التأثير على إنتاج الضيعات، مما أدى إلى تراجع المردودية وانخفاض الكميات المعروضة، في وقت يؤكد فيه مهنيون أن تعدد الوسطاء في سلسلة التوزيع يساهم بدورة في رفع الأسعار التي يتحملها المستهلك النهائي.

يذكر أن أسعار البيض سبق أن سجلت خلال الثلاثة أشهر الماضية انهيارا لافتا، أدى إلى استغراب المواطنين وتساؤلهم عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التراجع، حيث تم تسجيل مستويات قياسية من الانخفاض، وتهاوت الأثمنة لتلامس 0.50 درهم للبيضة الواحدة، بعدما سجل ثمن «البلاتو» الذي يتكون من 30 بيضة 15 درهما.

3

احتفال وطني يبرز دور الجالية في الأوراش الاستراتيجية للمملكة

مغاربة العالم.. شركاء 2030

الأحداث المغربية

يخلد قطاع المغاربة المقيمين بالخارج، يوم الإثنين المقبل، اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج، تحت شعار «المغاربة المقيمون بالخارج في خدمة أوراش المغرب 2030»، في مبادرة تجسد العناية السامية التي ما فتئ يحيط بها جلالة الملك محمد السادس أفراد الجالية المغربية بالخارج، وتؤكد المكانة التي تحتلها هذه الفئة ضمن الرؤية التنموية للمملكة.

وأفادت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، قطاع المغاربة المقيمين بالخارج، في بلاغ لها، بأنه، وعلى غرار السنوات الماضية، ستنظم فعاليات هذا اليوم بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، بتنسيق مع وزارة الداخلية، وذلك لتمكين أفراد الجالية المتواجدين بالمغرب خلال العطلة الصيفية من المشاركة المكثفة في هذه المناسبة الوطنية، وتعزيز جسور التواصل بينهم وبين مختلف المؤسسات.

ويشكل اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج، الذي أقره جلالة الملك سنة 2003 ويصادف العاشر من غشت من كل سنة، محطة سنوية لتوطيد ارتباط مغاربة العالم بوطنهم الأم، وفرصة لاستعراض أبرز المنجزات التي تحققت لفائدتهم، والوقوف على انتظاراتهم وتطلعاتهم، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب والعالم.

3

تأجيل محاكمة المتابعين في ملف «إسكوبار الصحراء» استئنافيا

رشيد قبول

قررت غرفة الجنايات الاستئنافية بالدار البيضاء تأجيل ملف ما بات يعرف إعلاميا بقضية «إسكوبار الصحراء» التي يتابع فيها كل من سعيد الناصيري وعبد النبي بعيوي، وذلك إلى غاية 26 غشت الجاري من أجل إعداد الدفاع.

ومثل المتهمون المتابعون في هذه القضية، وعلى رأسهم سعيد الناصري، الرئيس السابق لنادي الوداد البيضاوي، وعبد النبي بعيوي، الرئيس السابق لجهة الشرق، عن بعد دون حضورهم إلى المحكمة.

وانطلقت يوم الأربعاء 5 غشت بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أولى جلسات المحاكمة الاستئنافية في ملف «إسكوبار الصحراء»، أحد أبرز ملفات الجريمة المنظمة التي استأثرت باهتمام الرأي العام خلال السنوات الأخيرة، بالنظر إلى حجم المتابعين فيه وطبيعة الاتهامات التي شكلت محور التحقيقات والمحاكمة الابتدائية.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء قد أصدرت يوم 25 يونيو 2026 أحكامها في ملف تاجر المخدرات الدولي الحاج أحمد بن إبراهيم ذي الجنسية المالية، حيث قضت بإدانة المتهم سعيد الناصري بـ10 سنوات سجنا نافذا، بعد متابعته من طرف النيابة العامة من أجل جنايات وجنح، من بينها التزوير في محرر رسمي باصطناع اتفاقات واستعمالها، والمشاركة في اتفاق قصد مسك المخدرات والاتجار بها ونقلها وتصديرها ومحاولة تصديرها، وخرق الأحكام المتعلقة بحركة وحيازة المخدرات داخل الدائرة الجمركية، والنصب ومحاولة النصب، واستغلال النفوذ من طرف شخص يتولى مركزا نيابيا، وحمل الغير على الإدلاء بتصريحات وإقرارات كاذبة عن طريق الضغط والتهديد.

معطيات جديدة تضع جيراندو في قلب شبكة إجرامية عابرة للحدود

تسريبات «أطلس هاكرز» تكشف حقيقة الطابور الكندي

الأحداث المغربية

شكلت التسريبات الأخيرة المنسوبة إلى سلسلة «أطلس هاكرز» منعطفا جديدا في الجدل الدائر حول اليوتيوبر هشام جيراندو، بعدما تضمنت معطيات ومحادثات قيل إنها تكشف عن طبيعة أنشطة تتجاوز المحتوى الرقمي إلى شبهات تتعلق بالابتزاز والاتجار بالبشر وغسل الأموال. ووفق ما ورد في هذه التسريبات، فإن الصورة التي ظل يقدم بها نفسه باعتباره «كاشفا للفساد» تتعرض لاختبار غير مسبوق، بعدما وضعت التسجيلات المسربة الرأي العام أمام رواية مغايرة تقوم على استغلال التشهير الرقمي كوسيلة لتحقيق مكاسب مالية.

وتبرز التسجيلات، حسب ما تم تداوله، تفاصيل تواصل بين جيراندو ووسيط يدعى رشيد الراضي، المعروف بـ«رشيد الصحراوي»، على خلفية قضية تاجر المخدرات رضى العمدي، حيث تحول طلب حذف فيديوهات اعتبرها المعني بالأمر مسيئة إلى مفاوضات مالية مباشرة. وتستند المادة المسربة إلى مكالمات تتضمن، حسب ناشريها، مطالب مالية مقابل وقف نشر المحتويات، وهو ما اعتبر دليلا

على اعتماد التشهير وسيلة للضغط والابتزاز، بدل الاكتفاء بعرض الوقائع أو ممارسة النقد.

وتتجاوز خطورة هذه المعطيات، وفق ما ورد في التسريبات، الجانب المرتبط بالابتزاز المالي، إذ تشير إلى أن الأموال المتحصلة من هذه العمليات كانت توجه لتمويل أنشطة مرتبطة بالهجرة غير النظامية. وتذهب التسجيلات إلى الحديث عن تنظيم عمليات لنقل مهاجرين انطلاقا من تركيا نحو أوروبا، لفائدة مغاربة وسوريين، وهو ما يرفع مستوى الشبهات من مجرد مخالفات مرتبطة بالنشر الإلكتروني إلى مزاعم تتعلق بجرائم عابرة للحدود، من قبيل الاتجار بالبشر وتمويل شبكات الهجرة السرية.

كما تلقي التسريبات الضوء على الدور الذي كان يقوم به الوسيط، الذي تشير المعطيات إلى أنه لم يكن مجرد ناقل للرسائل، بل مكلفا بجمع المعلومات عن الأشخاص المستهدفين، وتتبع تحركاتهم، واقتراح أسماء جديدة لاستهدافها، في إطار ما تصفه التسريبات بآلية منظمة لجمع المعطيات واستثمارها في حملات تشهير مقابل مبالغ مالية. كما تضمنت المحادثات، حسب المصدر نفسه، حديثا عن توسيع دائرة الاستهداف لتحقيق مداخيل أكبر خلال فترة زمنية قصيرة.

وتخلص هذه المعطيات إلى أن القضية، إذا ثبتت صحتها، تتجاوز البعد الإعلامي أو الرقمي، لتطرح أسئلة قانونية وأمنية مرتبطة بطبيعة الأفعال المنسوبة إلى المتورطين، خصوصا في ظل الحديث عن امتدادات خارج المغرب. كما تعيد التسريبات فتح النقاش حول مخاطر استغلال المنصات الرقمية في ممارسة الابتزاز والتشهير، وأهمية التعاون القضائي الدولي في مواجهة الجرائم الإلكترونية المنظمة، في حال ثبوت الوقائع المنسوبة إلى الأطراف الواردة أسماؤها في هذه التسجيلات.

وتعيد هذه القضية إلى الواجهة النقاش حول الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وممارسة الابتزاز عبر المنصات الرقمية، في وقت أصبحت فيه وسائل التواصل الاجتماعي أداة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، لكنها قد تتحول، في غياب الضوابط القانونية والأخلاقية، إلى وسيلة لتصفية الحسابات الشخصية أو تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. ويرى مختصون أن خطورة هذا النوع من القضايا تكمن في استغلال ثقة المتابعين وإضفاء طابع «النضال» على ممارسات قد تخفي أهدافا مختلفة تماما.

كما تبرز المعطيات المتداولة أهمية تعزيز التعاون القضائي والأمني الدولي في مواجهة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود، خصوصا عندما تتداخل فيها شبهات الابتزاز وغسل الأموال والاتجار بالبشر. ويؤكد خبراء أن تطور الجريمة الرقمية يفرض اعتماد آليات أكثر نجاعة لتبادل المعلومات وتتبع التحويلات المالية والشبكات الإلكترونية، بما يضمن حماية الضحايا وملاحقة المتورطين أينما وجدوا، متى ثبتت الأفعال المنسوبة إليهم وفق المساطر القانونية المعمول بها.